EGYPT | مصر

USCIRF–RECOMMENDED FOR SPECIAL WATCH LIST

مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية (USCIRF) هي مفوضية حكومية فدرالية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي مفوضية مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وتعمل على رصد ممارسة الناس حقوقهم في حرية الدين والمعتقد خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية، التي أُنشئت بموجب قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات التي تطال حرية الدين او المعتقد خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات بشأن السياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية هيئة مستقلة وقائمة بذاتها، وليست مرتبطة بوزارة الخارجية الأمريكية. هذا التقرير السنوي الذي أعدته المفوضية لعام 2021 ثمرة عمل دؤوب اضطلع به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ بقصد توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصيات مستقلة بشأن السياسات إلى الحكومة الأمريكية. ورغم أن هذا التقرير السنوي لعام 2021 يشمل الأحداث التي وقعت في المدة ما بين شهري كانون الثاني (يناير) وكانون الأول (ديسمبر) من عام 2020، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة التي وقعت قبل أو بعد هذه المدة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات عن المفوضية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بمفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية على الرقم: (202-523-3240).

النتائج الرئيسية:

ظلت أوضاع الحريات الدينية في مصر، في عام 2020، على نحو ما كانت عليه في السابق إلى حد بعيد؛ فما زالت أعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون الإسلاميون والهجمات الغوغائية على المسيحيين تُمثِّل تهديدات جسيمة؛ وإن كان ذلك بوتيرة أقل مِمَّا كانت عليه الحال في الأعوام السابقة. فرغم بعض التحسن، ظلت التفاوتات الدينية المنهجية مثبتة في الدولة والمجتمع المصري، إذ ما زال المسيحيون الأقباط وغيرهم من الأقليات الدينية في البلاد يعانون من التعصب والتمييز الديني بمختلف صورهما.

أما من ناحية التوجهات البنَّاءة، فقد واصل الرئيس عبد الفتاح السيسي وغيره من مسؤولي الدولة الدعوة إلى الشمولية الدينية؛ وإن كان ذلك على نحو أقل وضوحًا مِمَّا كانت عليه الحال في العامين الماضيين. ومن ذلك أن الرئيس السيسي قد حضر مرة أخرى قداس عيد الميلاد للأقباط الأرثوذكس في شهر يناير (كانون الثاني). وفي عام 2020، وافقت اللجنة العليا لتسجيل الكنائس والمباني الخدمية؛ وهي اللجنة التي تتبع مجلس الوزراء، على تسجيل 388 عقارًا قائمًا بالفعل؛ وهو ما يُمثِّل انخفاضًا كبيرًا مقارنَة بعدد قدره 785 في عام 2019 و627 في عام 2018. وبذلك، تكون اللجنة قد وافقت على 1,800 طلب للتسجيل من أصل 5,515 طلبًا (أي بنسبة قدرها 32.6%) كانت اللجنة قد تلقتها منذ إقرار القانون (80) لعام 2016، والذي يُعرَف باسم قانون بناء وترميم الكنائس. كذلك، خلصت المحاكم في عدد من القضايا الكبرى إلى إدانة مرتكبي أعمال العنف المصحوب بدوافع دينية. ومن ذلك الحكم الذي صدر في شهر يونيو (حزيران) بإدانة سبعة أفراد والحكم عليهم بالسجن 15 عامًا بتهمة إحراق إحدى الكنائس في الجيزة عام 2013. وأصدرت إحدى محاكم الاستئناف، في شهر مايو (أيار)، حكمها بتأييد حق المسيحيين في اتباع سننهم الخاصة في توزيع الميراث، ومنها المساواة بين الجنسين في هذا الشأن. وقد عززت المبادرات المحلية والدولية – التي جاءت في كثير من الأحيان بإذن صريح ودعم مباشر من الحكومة المصرية – الجهود الرامية إلى ترميم بعض المواقع الأثرية الدينية التي تخص غير المسلمين، ومن ذلك اكتمال مشروع ترميم مقابر البساتين في القاهرة؛ وهي من أقدم مقابر اليهود في العالم.

غير أن السلطات المصرية ما زالت تقترف أشكالاً مختلفة من الانتهاكات الممنهجة والمتجددة بشأن الحريات الدينية، أو ما زالت تغض الطرف عنها. فما زالت قضايا تجديف الأديان تؤثر بشكل غير متناسب على غير المسلمين وكذلك المسلمين الذين تعتبر الدولة أن معتقداتهم تخرج عن التفسيرات المقبولة رسميًّا للإسلام ذات المذهب السني. ويظل التمييز الديني منتشرًا في البلاد، ومنه التفاوت في السياسات النافذة بشأن دور العبادة، ونقص الفرص المتاحة لغير المسلمين للعمل في قطاعات الخدمة الحكومية الأساسية، وتضييق أمن الدولة على المسلمين الذين تحولوا عن دينهم، وتكرار حوادث العنف الغوغائية ضد المسيحيين، وبخاصةٍ في الأرياف. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن بعض التقارير قد كشفت في عام 2020 عن إقصاء غير المسلمين من قائمة اللاعبين في المنتخب الوطني المصري لكرة القدم، وذلك في الوقت الذي ما زالت الطوائف القبطية تكشف فيه عن مخاوفها المستمرة منذ أمد بعيد بشأن احتمالات اختطاف المتطرفين الإسلاميين النساء المسيحيات بقصد إجبارهن على اعتناق الإسلام. وفي شهر ديسمبر (كانون الأول)، هاجم بعض الأشخاص في الإسكندرية رجلاً مسيحيًّا وطعنوه حتى الموت وأصابوا اثنين آخرين؛ وهي الواقعة التي كانت على ما يُرجَّح حادثة طائفية. وجاءت أعمال العنف ضد الأقباط في قريتي دبوس والبرشا في محافظة المنيا، في شهري أكتوبر (تشرين الأول) ونوفمبر (تشرين الثاني)، لتكشف عن استمرار إفلات الجناة في حوادث العنف الطائفي من العقاب في مصر؛ إذ تنتهي كل واقعة منها بما يُعرَف باسم «جلسة الصلح العرفية» التي يخرج الجناة منها مُبرأين من المسؤولية.

وما زالت الحكومة المصرية مُقصِّرة بشأن تحقيق التوازن بين الأمن الداخلي، وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، والتنمية الاقتصادية، رغم انخفاض معدل الفقر فيها بنسبة بلغت نحو 3% في عام 2020. وما زالت قوات الأمن تكابد في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في شمال سيناء، التي أعلنها «ولاية سيناء»، ونفَّذ عملياته ضد القوات الحكومية والمدنيين، ومنها اختطافه رجلاً من الأقباط في مدينة بئر العبد في شهر نوفمبر (تشرين الثاني). ورغم أن حوادث ارتكاب الإسلاميين المتطرفين لأعمال العنف قد قلت وتيرتها في أماكن أخرى من البلاد في عام 2020، إلا أن الحكومة ما زالت تتذرع بمكافحة الإرهاب لقمع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والحريات الدينية وغيرهم من أعضاء منظمات المجتمع المدني؛ بل إنها قد حاكمت بعضًا منهم أمام محاكم أمن الدولة. وتتناقض تلك الأفعال تناقضًا صريحًا مع ما تبديه الحكومة من تأكيدات على سعيها إلى تحسين أحوال المجتمع المدني، والتي شملت إقرارها قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي في صيغته المعدلة عام 2019.

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- وضع مصر على «قائمة الرصد الخاص» (Special Watch List)، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، لتورطها في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الحريات الدينية، أو لتغاضيها عن ارتكاب تلك الانتهاكات؛ وذلك بموجب ما يقضي به قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).
- حث الحكومة المصرية على: 1). اتخاذ خطوات جادة لوضع حد لمجالس الصلح العرفية التي طالما استُخدِمت لتسوية حوادث العنف الغوغائي الطائفية؛ على أن يكون ذلك الإنهاء على مراحل؛ 2). وإلغاء القرارات التي يُحظَر بموجبها اتباع البهائية وشهود يهوه؛ 3). وحذف خانة الديانة من مستندات إثبات الهوية الرسمية؛ 4). وإقرار القوانين بما يتفق مع المادة (53) من الدستور المصري؛ 5). وإلغاء المادة 98 (و) من قانون العقوبات، والتي تعاقب على «تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها»، على أن يُوضَع – في غضون ذلك – حد لتلك الأحوال التي ينفذ بشأنها هذا القانون، وتمكين المتهمين في تلك القضايا من الخروج بكفالات.
- حث مصر على التعجيل بإصدار الموافقات على تسجيل الكنائس بموجب القانون (80) لعام 2016.
- تخصيص حصة من المساعدات الأمريكية لوضع البرامج التي تدعم الجهود التي تقصد إلى تعزيز المزيد من الشمولية الدينية في جميع أنحاء البلاد وإصلاح المناهج في المدارس العامة وتدريب المعلمين.
- إجراء مراجعة تامة لجميع المساعدات الأمريكية التي تُقدَّم إلى مصر، وإلزام وزارة الخارجية الأمريكية بتقديم مُسوّغ صريح للإفراج عن أي تمويل من برامج التمويل العسكري الأجنبي (FMF) مما حُجِب في السابق، مع الكشف عن مبرراتها بشأن اعتمادها التقدم الذي تُحرزه مصر بشأن تعزيز حقوق الإنسان وتحسين أحوال الحريات الدينية.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية

- *البيان الصحفي*: مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية (USCIRF) تُدين اعتقال مصر لمحمد بشير ورامي كامل
- *تقرير خاص*: انتهاك الحقوق: إنفاذ قوانين تجديف الأديان في العالم

معلومات مرجعية

يُعرّف الدستور المصري الإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة، ومبادئ الشريعة بوصفها مصدر التشريع الأساسي. وتنص المادة (64) منه على أن «حرية الاعتقاد مطلقة»، إلا أن أحدًا من غير المسلمين والمسيحيين واليهود لا يستطيع أن يمارس شعائره الدينية علانيةً أو أن يبني دورًا للعبادة. ومن بين سكان مصر البالغ عددهم 104 ملايين نسمة، يُشكِّل السُّنَّة نحو 90% من عدد السكان، في حين تبلغ نسبة المسلمين من غير السُّنَّة، ومنهم الشيعة، أقل من 1%. أما المسيحيون فيُشكِّلون نحو 10%، ومعظمهم من أتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، في حين يتبع البقية طوائف مختلفة، منها الكاثوليكية، والإنجيلية، والإنجيلية البروتستانتية، والمارونية، والرسولية الأرمنية، والرومية الأرثوذكسية، والسريانية الأرثوذكسية، وغيرها. وفي مصر، أيضًا، ما لا يقل عن 2000 بهائي، ونحو 1500 من شهود يهوه، وأقل من 20 يهوديًا.

القمع القانوني والأمني

أظهر القمع المتصاعد لأعضاء منظمات المجتمع المدني في مصر عن المصالح المتداخلة للحريات الدينية وحقوق الإنسان بمفهومها الواسع. ففي شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، اعتقلت قوات الأمن كلاً من محمد بشير وكريم عنارة وجاسر عبد الرازق، وثلاثتهم أعضاء في المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية». وقد أفرجت السلطات بعد ذلك بثلاثة أيام بعد ما تسبب توقيفهم باستهجان دولي؛ غير أن النيابة رفعت قضيتهم إلى إحدى محاكم أمن الدولة التي أمرت بمصادرة ممتلكاتهم الشخصية. وقد جاء اعتقالهم، على ما يُرجَّح، انتقامًا من تباحث أعضاء هذه المنظمة للقضايا التي يواجهها المجتمع المدني المصري في أثناء زيارة وفد من الدبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي وكندا في شهر أكتوبر (تشرين الأول)؛ وهو ما يُعِيد إلى الأذهان توقيف الناشط القبطي رامي كامل في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2019 واحتجازه لأجل غير مسمى قبل يوم واحد من الموعد الذي كان متوقعًا لسفره إلى سويسرا للإدلاء بشهادته في منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات هنالك. فقد ركَّزت «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» ورامي كمال كلاهما تركيزًا بالغًا على التحديات التي تواجه المسيحيين الأقباط وغيرهم من الأقليات الدينية في مصر. ويأتي اعتقال هؤلاء، إلى جانب اعتقال باتريك زكي، الباحث لدى «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» في وقت سابق من العام نفسه، ليكشف عن سعي الحكومة سعيًا ممنهجًا ومتجددًا إلى قمع أي تحدٍّ ينال من الرواية التي تسوقها بشأن التقدم الذي تُحرزه أو من المساعي التي تبذلها لتعزيز صورتها أمام العالم. بل إن هذا القمع يمتد لينال من أولئك الذين يتصدون في عملهم لنفس التحديات التي تعترف بها الحكومة ظاهريًا.

في الوقت نفسه، كشف تقرير صدر حديثًا من مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية عن أن مصر قد أصبحت – بتنفيذها أحكام ازدراء الأديان؛ أي المادة 98 (و) من قانون العقوبات – واحدة من أسوأ بلدان العالم من ناحية عدد محاكمات ازدراء الأديان وحوادث العنف المجتمعي في المدة ما بين عامي 2014 و2018. وقد استمرت هذه التوقيفات والمحاكمات في عام 2020، وطالت المسلمين وغير المسلمين؛ وإن كانت قد استهدفت في غالب الأحيان الأقليات الدينية، ومنهم المسيحيين والملحدين والقرآنيين والشيعة من المسلمين. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما حدث في شهر يونيو (حزيران) من العام المذكور إذ قضت إحدى المحاكم في الإسكندرية بسجن أنس حسن ثلاث سنوات لإدارته صفحة تدعو للإلحاد على موقع فيسبوك، في حين اعتُقِل رضا عبد الرحمن، وهو مدرس بأحد المعاهد

الأزهرية في محافظة الشرقية، في شهر أغسطس (آب)، بتهمة الدعوة لمذهب القرآنيين.

الطائفية في الأرياف

ما زالت الهجمات الغوغائية على المسيحيين وباءً متفشيًا في بعض المناطق في ريف مصر. ولعل الانخفاض الطفيف في عدد هذه الحوادث في عام 2020، مقارنة بالأعوام التي سبقته، يُعزَى سببه إلى إغلاق دُور العبادة لأشهر في مختلف أنحاء البلاد بقصد التصدي لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. أما إفلات الجناة المتورطين في أعمال العنف هذه من العقاب القانوني فقد ظل قائمًا، في عام 2020، بوصفه النمط الثابت في هذه الوقائع. وتندلع شرارة هذه الهجمات، في العادة، نتيجة ذيوع إحدى الشائعات بشأن ما يخال للبعض فيه إهانة للمسلمين الذين يشكلون غالبية السكان؛ كأن يكون ذلك علاقة بين فردين أحدهما مسلم والآخر مسيحي أو منشورًا على مواقع التواصل الاجتماعي مِمَّا يراه بعض الناس إهانة للإسلام، أو نتيجة سعي بعض المسيحيين إلى تسجيل إحدى الكنائس غير المُسجَّلة؛ وهي الحوادث التي تنتهي جميعها تقريبًا بعقد «جلسة صلح عرفية» يُفلِت فيها الجناة في نهاية الأمر من المسؤولية القانونية وينال ضحاياها العقاب. ومن ذلك ما حدث، على سبيل المثال، في شهر سبتمبر (أيلول) إذ أصدرت محكمة جنايات المنيا أحكامًا غيابية بإدانة 23 فردًا بتهمة إحراق عدد من منازل الأقباط عام 2016 بعد ذيوع الشائعات بشأن وجود علاقة بين فردين أحدهما مسلم والآخر مسيحي. وهذه محاكمة نادرة من نوعها، ولعلها عُقِدت في المقام الأول بسبب بشاعة الهجوم وما وقع فيه من اعتداء جنسي على عجوز قبطية. لكن ثلاثة من الجناة قد بُرِّئوا ، في نهاية المطاف، بفضل شروط اتفاق الصلح الذي أُبرِم في اللحظات الأخيرة.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

ظلت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر مستقرة على نحو ما هي عليه في عام 2020؛ فبين البلدين شراكة مرت بتحديات لا حصر لها منذ ابتدائها عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1979. وقد ظلَّت المساعدات المالية الأمريكية، التي يُقدَّم معظمها في صورة برامج التمويل العسكري الأجنبي، ثابتةً إلى حد كبير عند مبلغ قدره 1.38 مليار دولار في العام المالي 2020، وهي القيمة نفسها التي يُتوقَّع أن تكون عليها هذه المساعدات في العام المالي 2021. وقد ساندت إدارة الرئيس «دونالد ج. ترامب» (Donald J. Trump) إلى حد بعيد الجهود التي يبذلها الرئيس السيسي لمواجهة أعمال العنف التي يرتكبها المتشددون الإسلاميون وتحسين أحوال الحريات الدينية في مصر. وفي أكتوبر (تشرين الأول)، ترأس جون بارسا (John Barsa)، القائم آنذاك بأعمال مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ونائبة مساعد الرئيس آنذاك سارة ماكين (Sarah Makin)، وكبير مستشاري الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لشؤون الحرية الدينية الدولية آنذاك سماح نوركويست (Samah Norquist) وفدًا إلى مصر في زيارة نادرة من نوعها لبعض من كبار المسؤولين الأمريكيين إلى صعيد مصر، حيث انضموا إلى السفير الأمريكي جوناثان كوهين (Jonathan Cohen) في لقاء جمعهم مع موظفي بعض البرامج المحلية التي تقصد إلى تعزيز الحريات الدينية في محافظة المنيا التي تتفشى فيها النزعة الطائفية. غير أن اعتقال السلطات المصرية لموظفي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، قابله استنكار شديد من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على لسان أعضاء الكونغرس الأمريكي والمسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية؛ وذلك في غضون أسابيع قليلة من الخطوة التي اتخذها 55 عضوًا من أعضاء الكونغرس بإصدار خطاب طالبوا فيه الرئيس السيسي بالإفراج عن أعضاء منظمات المجتمع المدني المصري القابعين في السجون، ومنهم رامي كامل وأكثر من 20 آخرين.